

النَّصُّ الثَّانِي: مَنْزِلَةُ السُّنَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقُرْآنِ:

(مُسْتَفْرَغُ اللهِ الدَّمِينِي، مَقَابِسُ نَقْدِ مُتُونِ السُّنَّةِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الرِّيَاضُ، 1404هـ/1984م)

النَّصُّ

1. يَنْظُرُ بَعْضُ الْمُفَقِّهَاءِ إِلَى السُّنَّةِ بِاعْتِبَارِهَا رَاجِعَةً فِي مَعْنَاهَا إِلَى الْقُرْآنِ، فَهِيَ تَفْصِيلٌ مُجْمَلُهُ، وَبَيَانٌ مُشْكِلُهُ، وَبَسْطٌ مُخْتَصِرُهُ، قَالَ تَعَالَى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) (16، سُورَةُ النَّحْلِ، 44) فَلَا يَجُودُ فِي السُّنَّةِ أَمْرٌ إِلَّا وَالْقُرْآنُ قَدْ دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ، دَلَالَةٌ إِجْمَالِيَّةٌ أَوْ تَفْصِيلِيَّةٌ، وَلَا إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْقُرْآنَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ تَكُونَ السُّنَّةُ حَاصِلَةً فِيهِ فِي الْجُمْلَةِ. لَكِنْ هَلْ تَأْتِي السُّنَّةُ بِمَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْقُرْآنِ؟ هَذَا هُوَ مَحَلُّ النَّزَاعِ. الصَّحِيحُ أَنَّ السُّنَّةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقُرْآنِ لَا تَعُدُّوْا أَحَدَ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

2. النَّوْعُ الْأَوَّلُ: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ نَصَّ كِتَابٍ، فَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا نَصَّ الْكِتَابُ، فَالسُّنَّةُ فِي هَذَا النَّوْعِ، تُؤَكِّدُ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ، وَيَكُونُ الْحُكْمُ حِينَئِذٍ مُسْتَمَدًّا مِنْ مَصَدَرَيْنِ: الْقُرْآنِ مُثَبَّتًا لَهُ، وَالسُّنَّةِ مُؤَيَّدَةً، وَمِنْ ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى وُجُوبِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَالدَّالَّةُ عَلَى حُرْمَةِ الشِّرْكِ وَشَهَادَةِ الرَّوْرِ، وَهَذَا النَّوْعُ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

النَّوْعُ الثَّانِي: مَا أَنْزَلَ اللَّهُ جُمْلَةً كِتَابٍ، فَبَيَّنَ الرَّسُولُ عَنِ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ، وَيَكُونُ بَيَانُ السُّنَّةِ لِلْقُرْآنِ إِمَّا: بِتَفْصِيلٍ مُجْمَلِهِ، أَوْ بِتَفْصِيلٍ مُطْلَقِهِ، أَوْ بِتَخْصِيصِ عَامِهِ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ أَيْضًا.

3. النَّوْعُ الثَّلَاثُ: مَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ نَصَّ كِتَابٍ، وَهَذَا هُوَ النَّوْعُ الَّذِي وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ:

قَالَ الْمُحَدِّثُونَ وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَدْ تَأْتِي السُّنَّةُ بِمَا لَيْسَ فِي الْكِتَابِ، لِأَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ حَقِيقَةً، قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: " وَالْقُرْآنُ وَالْحَبْرُ الصَّحِيحُ بَعْضُهَا مُضَافٌ إِلَى بَعْضٍ، وَهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ فِي أَحْمَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ " لِأَنَّ الْوَحْيَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا وَحْيٌ مُتَلَوٌّ مُؤَلَّفٌ تَأْلِيفًا مُعْجِزُ النَّظَامِ، وَهُوَ الْقُرْآنُ. وَالثَّانِي: وَحْيٌ مَرْوِيٌّ مَنْقُولٌ، غَيْرُ مُؤَلَّفٍ وَلَا مُعْجِزُ النَّظَامِ، وَلَا مُتَلَوٌّ، وَلَكِنَّهُ مَقْرُوءٌ، وَهُوَ الْحَبْرُ الْوَارِدُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. " وَقَدْ مَثَلُوا هَذَا النَّوْعَ بِالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي لَمْ يُنصَّ عَلَيْهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَهَذَا أَقْوَى دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ يُمكنُ أَنْ تَسْتَقِلَّ بِالْحُكْمِ بِمَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْكِتَابِ.

4. كَمَا كَانَ مِنْ حُجَّةِ هَؤُلَاءِ، آيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى وُجُوبِ طَاعَةِ الرَّسُولِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ مُخَالَفَتِهِ، قَالَ تَعَالَى: (وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ) (5، سُورَةُ الْمَائِدَةِ، 92) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ.

5. كَمَا احْتَجُّوا بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي تُحَدِّثُ مِنْ تَرْكِ السُّنَّةِ وَالْإِفْتِصَارِ عَلَى الْكِتَابِ، كَحَدِيثِ أَبِي زَافِعٍ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ مُتَّكِمًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي، مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، يَقُولُ: لَا أَذْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَا). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ.

النَّصُّ الرَّابِعُ: ابْنُ خَلْدُونِ مُنْشِئُ فِلْسَفَةِ التَّارِيخِ

(زينب الخضيرى، فلسفه التاريخ عند ابن خلدون، دار الثقافة-الفاخرة 1409 هـ/1989 م)

النَّصُّ

1. يَعْتَقِدُ الْعَدِيدُ مِنْ كِبَارِ مُفَكِّرِي الْعَالَمِ أَنَّ ابْنَ خَلْدُونِ هُوَ مُنْشِئُ هَذَا النَّوعِ مِنْ فُرُوعِ الْفِلْسَفَةِ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ: (توينبي Toynbee) الْمُؤَرِّخُ الْبَرِيطَانِيُّ الْمُعَاصِرُ الشَّهِيرُ، وَ(فلنت Flint) أَسْتَاذُ الْفِلْسَفَةِ، وَ(جاستون بوتول Gaston Bouthoul) الْمُسْتَشْرِقُ الْفَرَنْسِيُّ، وَالْمُسْتَشْرِقُ الْفَرَنْسِيُّ (كارادي Garady Foe) وَمِنْ مُفَكِّرِي الْعَرَبِ: سَاطِعُ الْحَضْرِيِّ، وَالْأَسْتَاذُ مُحَمَّدُ عَبْدَ اللَّهِ عَنَانَ وَغَيْرُهُمْ الْكَثِيرُ.

2. أما د. طه حُسين يُعطينا -دون أن يدري- الأدلة على أن ابن خلدون أتى بفلسفة التاريخ. بينما يَعْتَقِدُ طه حُسين أن ابن خلدون لم يأت بعلم الاجتماع كما يدعي الكثيرون، وعلى رأسهم (فريرو Feriro) و(جبلوفيتز Gomplowitz)، إنما أتى بفلسفة في الاجتماع ولم يرق لدرجة العلم. ويقول في تذييله على ذلك: "إن ابن خلدون يدرس المجتمع ليُفسر التاريخ"؛ و"كان هدفه دراسة قوانين التطور الإنساني عموماً"؛ و"إن المقدمة شديدة الشبه بكتاب (مونتسكيو Montesquieu) "روح القوانين" ولا يُمكننا الزعم بأن "روح القوانين" كتاب في علم الاجتماع بل هو مثلُه مثلُ المقدمة مؤلف فلسفي"؛ ألم يُعطينا طه حُسين دون أن يدري الأدلة على أن ابن خلدون أتى بفلسفة التاريخ بينما كان هدفه دحض الآراء التي تقول بأن ابن خلدون مُنشئ لعلم الاجتماع.

3. لم يستخدم ابن خلدون تعبير "فلسفة التاريخ" طبعاً كاسم لدراسته، إنما أطلق عليها اسم "العمران البشري" ويقول لنا في المقدمة أن "العمران البشري" ما هو إلا الاجتماع البشري، فما هو "العمران" بالضبط عند ابن خلدون؟ يُجمع كثير من الباحثين على أنه الحضارة. ومن هؤلاء (نيكولسون Nicholson)، و(توينبي Toynbee) وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْمُفَكِّرِينَ الْعَرَبِ أَمْثَالِ الْأَسْتَاذِ سَاطِعِ الْحَضْرِيِّ، وَالدُّكْتُورِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَدوي.

4. وجاء في موسوعة (لاروس Larousse) أن الحضارة هي مجموعة الخصائص الخاصة بالحياة الفكرية، والفنية، والثقافية، والمادية، والسياسية لبلد ما، أو مجتمع ما. وتُضيف الموسوعة أن الحضارة هي موضوع فلسفة التاريخ. ويقول لنا الكاتب (لوسيان دوبليسي Duplessy Lucien) في كتابه: "روح الحضارات-قوانين نشأتها وحياتها ونهايتها".

5. من أين أتى ابن خلدون بفلسفته في التاريخ؟ هل اخترعها فعلاً كما يقول في المقدمة، وكما سبق أن بينا؟ أم أخذ عن السابقين عليه؟ ولو كان هذا صحيحاً فعن من أخذ؟ ويمكننا أن نؤكد أن ابن خلدون لم يأخذ من المفكرين العرب السابقين عليه إذ دلت المقارنات على ذلك.

6. أما من حيث المنهج التاريخي فكان المسلمون يطالبون بالصدق والدقة في نقل المعلومات التاريخية بقدر الإمكان عن المصادر الأولى، أو عن شاهدي عيان. فكان همهم التأكد من صحة سلسلة الإسناد. كان منهجهم هو "الجرح والتعديل" وهي طريقة ابتدعها - كما يقول لنا د. عبد الرزاق مكي - رواة الأحاديث النبوية، ومؤداهما البحث الذي يجب القيام به للتأكد من أمانة وصدق الراوي. ولقد تبخر العلماء المسلمون في ذلك حتى أن المعلومات التي حصلوا عليها من جرائ تلك الأبحاث أصبحت تُكون ما يشبه المعجمات. التي يمكن الرجوع إليها لاستخراج بعض القواعد التي تُساعد في تقرير قيمة كل حديث. ومن هذه القواعد تكون علم "مصطلح الحديث". وقد أخذ ابن خلدون بهذا المنهج، إلا أن هذا المنهج لم يكن المنهج الأساسي عنده، بل كان أهم منهج بالنسبة له هو دراسة الروايات التاريخية بواسطة القوانين التي تتحكم في الطبيعة، وتلك التي تتحكم في المجتمع، فإذا كان هناك اتفاق بين الروايات التاريخية وبين تلك القوانين اعتبرها صحيحة، أما إذا كان هناك تناقض رفضها، حتى قبل استعراض سلسلة الرواة الذين نقلوها.

7. وقد قدم لنا ابن خلدون عدة أمثلة في المقدمة على رفضه لبعض الروايات نتيجة تناقضها مع قوانين الطبيعة، مثل قصة بناء الإسكندرية، أو لتناقضها مع القوانين الاجتماعية مثل قصة موسى وجيوش بني إسرائيل. إذن ما كان ابن خلدون ليتأثر بهؤلاء العلماء وهو يصنع علمه الجديد.

(بتصرف، من كتاب فلسفة التاريخ عند ابن خلدون، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1409 هـ/1989م، ص/67-